وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحـــــدة دعم تنفـــيذ الإصلاحـات الاقتصـادية
REFORM SECRETARIAT

الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND

حزيران - تموز 2025

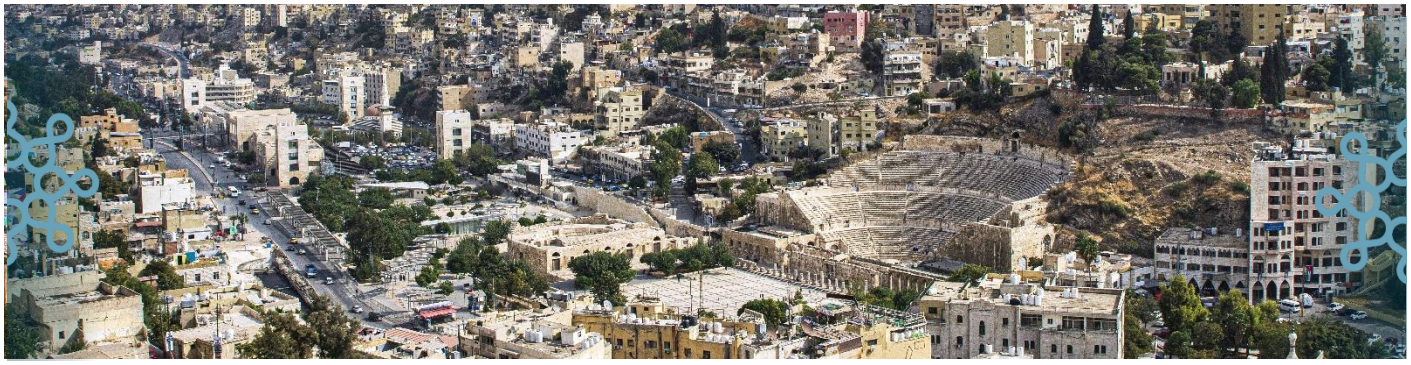

إصلاحات قطاع السياحة لتعزيز التراث الثقافي وتحديث معايير الضيافة في الأردن

يمضي الأردن قدماً في تنفيذ أجندة إصلاح شاملة لقطاع السياحة تهدف إلى تحسين جودة الخدمات، وجذب الاستثمارات، وتعزيز النمو الشامل والمستدام. ويأتي هذا الجهد ضمن مصفوفة الإصلاحات وبما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي.

وفي إطار البرنامج الموجه نحو النتائج للاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للمناخ في الأردن، حيث تعمل الحكومة على إعداد ست خطط لإدارة المواقع التراثية الرئيسية، بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن. ويعد جبل القلعة في عمّان أحد هذه المواقع، حيث يجري تنفيذ خطة تجريبية له تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة، والحفاظ على التراث الثقافي، وضمان الوصول الشامل للنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وبشكل موازي، تعمل الحكومة على إصلاح نظام تصنيف الفنادق الوطني لرفع معايير الضيافة ومواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية. ويقود هذا الجهد كل من وزارة السياحة والآثار ودائرة الآثار العامة، بدعم من وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي، حيث يقترح الإطار المحدّث للتصنيف أكثر من 400 معيار تفصيلي، تشمل إدماج التكنولوجيا الذكية ووضع معايير مخصصة لكافة الفنادق المختلفة.

ولتعزيز هذه الجهود، أقرّ مجلس الوزراء في 20 تموز 2025 نظامي "المنشآت الفندقية والسياحية" و"المطاعم السياحية" لسنة 2025. وتهدف هذه الأنظمة إلى تبسيط إجراءات الترخيص، واستحداث معايير شاملة وصديقة للمناخ، ودعم فئات سياحية جديدة مثل فنادق البوتيك والقرى التراثية، إلى جانب إبراز المأكولات الأردنية في المطاعم المرخّصة.

وتعكس هذه الإصلاحات التزام الأردن ببناء قطاع سياحي تنافسي ومرن وشامل، يدعم المجتمعات المحلية ويعزز تجربة الزائر.

للاطلاع على نظامي "المنشآت الفندقية والسياحية" و"المطاعم السياحية" لسنة 2025: الجريدة الرسمية - رئاسة الوزراء

التقدم في إعداد تعليمات نظام التنظيم الجيد وتقييم الأثر للتشريعات والسياسات

في إطار الجهود الحكومية المستمرة لترسيخ نهج السياسات

المبني على الأدلة، والقائم على الشفافية والمشاركة، عقدت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في 2 تموز 2025، وبالتعاون مع برنامج "سيجما" ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفريق العمل الوزاري المشترك، ورشة عمل تشاورية لمناقشة مسودة التعليمات الخاصة بتنفيذ نظام الممارسات التنظيمية الجيدة وتقييم الأثر لعام 2025.

وشارك في الورشة ممثلين عن الدوائر القانونية في الجهات الحكومية، إضافة إلى مؤسسات مستقلة، لمراجعة المسودة وتقديم الملاحظات لضمان أن تكون التعليمات عملية وشاملة ومتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية. وذلك استكمالاً لجلسة فنية عُقدت في أيار 2025.

المسودة متاحة للاطلاع عليها وإبداء الرأي حتى 19 آب على منصة تواصل عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/V80sH

تعزيز سلامة النساء في وسائل النقل العام

في إطار مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن، وبالشراكة مع البنك الدولي، دعمت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبالتنسيق مع وزارة النقل وهيئة تنظيم النقل البري، عقد جلستين للتشاور في شهري حزيران وتموز 2025.

وجمعت الجلستان ممثلين عن الجهات الحكومية والبلديات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، لمراجعة المعايير الإرشادية الحالية لتصميم البنية التحتية لوسائل النقل العام، بما في ذلك مواقف الحافلات، إلى جانب مناقشة مسودة الإطار الوطني لتعزيز وصول النساء إلى وسائل نقل عامة آمنة، وميسورة، لا سيما عند مواقف الحافلات والذي تم تطويره بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن.

وفي إطار تنفيذ مسودة الإطار، تم عقد زيارة ميدانية في 3 تموز إلى محطتي ناعور وأم البساتين، لتقييم واقع السلامة والبنية التحتية وسهولة الوصول، خاصة للنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أسهمت نتائج هذه الزيارة في إثراء النقاش الجاري حول تطوير منظومة نقل أكثر أمانًا وشمولًا ومراعاةً للتغير المناخي.

وقد تم إعداد هذا الإطار استنادًا إلى تقييم فني شامل حدد أهم الفجوات في البنية التحتية التي تؤثر على النساء والفئات الأكثر عرضة، وخاصة في مواقف الحافلات. ويقدّم الإطار استراتيجيات عملية قابلة للتنفيذ تهدف إلى تحسين السلامة، وسهولة الوصول، وجودة تجربة المستخدم، ويدعم تطوير منظومة نقل شاملة ومرنة تراعي احتياجات جميع فئات المجتمع، وبما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية للنقل (2024 – 2028).

الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني لتوسيع خدمات رعاية الأطفال عالية الجودة

ضمن الجهود المستمرة للنهوض بخدمات الطفولة المبكرة وتمكين المرأة، عُقدت بتاريخ 15 تموز 2025 جلسة تشاورية مع

ممثلي الحضانات التابعة للجمعيات والمؤسسات المجتمعية، بالتنسيق الوثيق بين وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي، وذلك في إطار العمل على تعزيز جودة خدمات رعاية الأطفال والتوسع في توفيرها.

حيث وفرت الجلسة منصة لمناقشة التحديات التي تواجه الجمعيات في عملية تأسيس الحضانات، واستعرضت أدوات رئيسية ضمن مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن، من بينها مسودة المعايير البيئية والاجتماعية، ومدوّنة قواعد السلوك للعاملين في مجال رعاية الأطفال، وإجراءات التشغيل القياسية التي يتم العمل على تطويرها، والتي تهدف جميعها إلى ضمان جودة الخدمات وسلامتها وتعزيز المساءلة في تقديمها. وستكون هذه الأدوات مرجعًا أساسيًا للاستفادة من المنح التي سيتم تقديمها لاحقًا في إطار المشروع، على أن يتم تنفيذها بعد تلقي التدريب المخصص لذلك.

كما ناقش المشاركون مقترحات لآليات تهدف إلى تعزيز خدمات رعاية الأطفال المجتمعية والمنزلية، بما يدعم تنمية الطفولة المبكرة ويمكّن المرأة من زيادة مشاركتها في سوق العمل.

ويُذكر أن مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة، الذي تنفذه الحكومة الأردنية بدعم من البنك الدولي، يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال معالجة أربعة تحديات رئيسية، وهي: بيئة العمل، والحصول على خدمات رعاية الأطفال، والشمول المالي، والنقل الآمن. كما يدعم المشروع توسيع قطاع رعاية الأطفال، ولا سيما في المناطق غير المخدومة، من خلال تطوير السياسة الوطنية لرعاية الأطفال، وتعزيز الأطر التنظيمية، وبناء قدرات مقدمي خدمات الرعاية، وزيادة الوعي وتحفيز الأمهات العاملات على الاستفادة من هذه الخدمات.

اجتماع تشاوري لمتابعة خطط إدارة النفايات الإلكترونية

استكمالًا للاجتماع الذي عُقد في شهر آذار 2025 في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والذي شكّل الخطوة الأولى نحو إعداد خطة معتمدة لإدارة النفايات الإلكترونية ضمن برنامج الحكومة الرقمية الموجهة لخدمة المواطن الموجه نحو النتائج، عُقد اجتماع تشاوري يوم الأربعاء الموافق 9 تموز 2025 لمناقشة الخطط المؤسسية المقدمة من الجهات الحكومية المشاركة. وتشمل الخطة المعتمدة تصميم، مراجعة ومتابعة دورية لإطار إدارة النفايات الإلكترونية والإجراءات التشغيلية، بما يتوافق مع الممارسات العالمية الجيدة والتشريعات الوطنية.

وقد تم الاتفاق خلال الاجتماع على اعتماد خطة دائرة الإحصاءات العامة كنموذج أولي، مع دعوة باقي الوزارات والمؤسسات الحكومية لتطوير خططها استنادًا إليها وتزويد وزارة التخطيط والتعاون الدولي بها. حيث ستقوم الوزارة بتجميع الخطط ومشاركتها مع وزارة البيئة لمراجعتها وإبداء الملاحظات النهائية تمهيدًا لاعتمادها رسميًا.

تُسهم هذه الجهود في تحقيق التحول الرقمي المستدام، وتعزيز الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية، والتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية، بما يحمي البيئة والصحة العامة ويعزز ممارسات العيش المستدام.

تعزيز الجهود لتطوير التصنيف الوطني الأخضر

في إطار التزام الحكومة الأردنية بدعم الاستثمارات المستجيبة للمناخ وتحقيق النمو المستدام، تواصل الحكومة إحراز تقدم في تطوير التصنيف الوطني الأخضر ، من خلال تعاون وثيق بين وزارة البيئة والبنك المركزي الأردني ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وتضطلع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بدور فاعل في فريق العمل الفني الذي يضم أكثر من 15 خبيرًا من وزارات ومؤسسات حكومية وخاصة، ويتولى مهمة مواءمة التصنيف مع الأولويات البيئية والاقتصادية للمملكة.

وفي هذا السياق، عُقدت في حزيران 2025 ورشة عمل خُصصت لعرض منهجية تحديد أولويات القطاعات، وتوضيح أهداف التصنيف، وجمع الملاحظات من الجهات ذات العلاقة في مختلف القطاعات. ويهدف هذا التصنيف إلى أن يشكّل نظامًا وطنيًا لتصنيف الأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئيًا، بما يسهم في تعزيز اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل الأخضر.

وعليه، ستُعقد مشاورات قطاعية خلال الأسابيع المقبلة بهدف مواصلة تطوير وتحسين الإطار، وتأتي هذه المبادرة ضمن برنامج الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للمناخ في الأردن.

ترسيخ نهج الإصلاح التشاركي لضمان شمولية وفاعلية السياسات العامة

يشكّل ترسيخ مبدأ إشراك أصحاب المصلحة ركيزة أساسية في عمل وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، باعتباره ممارسة معيارية في تصميم وتنفيذ أولويات الإصلاح. وانسجامًا مع نهج الحكومة الأردنية في صنع السياسات بشكل تشاركي ومبادئ رؤية التحديث الاقتصادي، تضمن الوحدة أن تكون عمليات الإصلاح شاملة وشفافة ومستندة إلى الأدلة.

وبالتعاون الوثيق مع الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، تعمل الوحدة على تيسير منصات حوارية شاملة، تشمل الجلسات التشاورية، وورش العمل الفنية، والزيارات الميدانية، التي تجمع بين الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين. ويتم إيلاء اهتمام خاص لضمان إشراك الفئات الأكثر ضعفًا وتمثيلًا في هذه العمليات. ويسهم هذا النهج التشاركي في تعزيز الملكية المشتركة والمواءمة بين القطاعات المختلفة، ويعزز من جودة وملاءمة واستدامة مخرجات الإصلاح.

وفي إطار الجهد المستمر لترسيخ النهج التشاركي على مستوى الحكومة، تستثمر الوحدة أيضًا في بناء القدرات. ففي عام 2024، نُفّذ تدريب متخصص حول إشراك أصحاب المصلحة بالتعاون مع البنك الدولي، بهدف تزويد ضباط الارتباط من مختلف المؤسسات الحكومية بالأدوات والمعارف العملية اللازمة لتصميم عمليات إصلاح شاملة. وقد شكّل ذلك خطوة مهمة نحو تعزيز القدرات المؤسسية وضمان دمج مبدأ المشاركة في العمل اليومي للإصلاح. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، دعمت الوحدة تطوير والترويج للبوابة الإلكترونية الموحدة للتشاور "تواصل" مع الجهات الحكومية والأفراد وأصحاب المصلحة المهتمين حول التشريعات والمشاريع الحكومية، بما في ذلك تنفيذ أنشطة توعوية. وتُسهم هذه البوابة في الوفاء بالتزامات الأردن ضمن شراكة الحكومة المفتوحة، وتعزز من استخدام الأدوات الرقمية لإشراك المواطنين وأصحاب المصلحة في صياغة السياسات العامة.

وتعتمد وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي نموذجًا قائمًا على الحوار في تنفيذ الإصلاحات، يعكس التزام الحكومة بكفاءة القطاع العام، وتقديم خدمات تتمحور حول المواطن، وإقامة شراكات استراتيجية.

ومع استمرار التقدم في تنفيذ الإصلاحات الواردة في مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية، يسهم هذا النموذج الشامل والتشاركي في ترجمة رؤية الأردن التنموية بعيدة المدى إلى نتائج ملموسة ومستدامة.

ملاحظاتكم تهمنا!

في إطار التزامنا بالشفافية، نشجعكم على مشاركة آرائكم، سواء كانت شكوى أو اقتراحًا. حيث تساعدنا ملاحظاتكم في فهم مجال اهتمامكم وتحسين عملنا. وإننا ملتزمون بمراجعة كل ملاحظة بعناية وسرية واتخاذ الإجراءات اللازمة.

نافذة الشكاوى والاقتراحات

كما ندعوكم لمشاركة تجاربكم وشهاداتكم معنا، والتي ستساعدنا على النمو وإحداث تأثير إيجابي.